مقدمة

منذ زمن ليس بالقصير، بدأت السياسة انفصالها عن الأخلاق. لكن يبدو أن هذا المنحى لم يتحقق إلا في جزء منه.

فإذا كان أفلاطون يعتقد أن هدف السياسة خو تحقيق وتكريس الفضيلة في المجتمع، أي دعم قواعد المجتمع العادل، فإن ميكيافيل يرى أن أهم هدف من السياسة هو الحصول على السلطة والحفاظ عليها وبكل الوسائل الممكنة. فهو بذلك ينظر خلافا لأفلاطون وكانط إلى الواقع بناء على حقيقة أن الخطأ السياسي تترتب عنه عواقب أكبر فداحة من الجريمة الأخلاقية.

وإذا كانت الأخلاق لا زالت تلازم السياسية ولو بشكل لا يرقى إلى الإلزام، فإن السياسة أضحت موضوع مقاربات منهجية ومنطقية لا تترك إلا مجالا نسبيا جدا للوازع الأخلاقي. فعلم أو سوسيولوجيا السياسة يتشكل من مجموع وسائل ملاحظة ودراسة الفعل السياسي.

إلا أن الطبيعة متعدد المعاني لعبارة «سياسة» تطرح إشكاليات متعددة وعميقة ترتبط بتعريف مفهوم هذا المصطلح وكذلك بتحديد موضوعه، أي «علم السياسة» أو «علم الاجتماع السياسي».

أ-تعريف مصطلح «السياسة»

يحتمل مصطلح «السياسة» معان وتعريفات متعددة. فأصله من فعل ساس، وساس الأمر هو بمعنى قام به وتدبره بما ينتج عنه صلاح هذا الأمر. فسياسة أمر وتدبره يعني جعل هذا الأمر متجددا ومتغيرا وليس راكدا. فالسياسة لا تستوي إلا في مجتمعات أو تجمعات قادرة على أن تتجدد وتنمو. المصطلح له أيضا معان متعددة باللغات الأجنبية. ففي اللغة الفرنسية، مصطلح السياسة مشتق عن عبارة Polis، بمعنى الحاضرة أو المدينة في الحضارة الإغريقية القديمة، أو politeia، أي نظام العلاقات الذي تنبني عليه الحاضرة أو المدينة وطريقة الحكم فيها.

وتحتمل عبارة politique استعمالا بالمذكر وأيضا بالمؤنث. فبالمذكر تعني كلمة «سياسي» رجل السياسة، الذي يمتهن المجال السياسي. إلا أن هذا المعنى لا يتعارض مع المعنى المؤنث. وتعني أيضا الصورة التي يكونها المجتمع عن نفسه، بمعنى مجموعة ومكان مجموعة العلاقات الاجتماعية على مستوى الحاضرة أو المجموعة البشرية، وبعبارة أدق، مجموعة البنيات الناجمة عن علاقات السلطة والطاعة التي وضعت من أجل ماهية مشتركة: على أقل تقدير الحفاظ على تماسك المجموعة.

واستعمال مصطلح السياسة مؤنثا يعني في المقام الأول مجموعة الآليات التي يوظفها المشرفون على ممارسة السلطة وكذا الفاعلون الاجتماعيون من أجل أخذ قرارات معينة أومن أجل التأثير على مسارات اتخاذ القرار أو التموقع في مراكز المسؤولية، بمعنى الترجمة الديناميكية لمجمل الظواهر المترتبة عن تملك السلطة وممارستها في المجتمع.

وقد تحتمل عبارة سياسة معنى محايدا، وتعني تدبير شأن أو قطاع معين بمعنى مجموعة وسائل تقنية وقانونية ومالية من أجل تدبير هذا القطاع أو معالجة إشكالية معينة. فعلى سبيل المثال، تشكل حوادث السير آفة اجتماعية واقتصادية تتطلب تظافر مجهودات قطاعات حكومية متعددة.

ويعني مصطلح سياسة أيضا «استراتيجية» أي مجموعة وسائل وتصرفات ممنهجة من أجل الوصول إلى هدف معين. وعلى سبيل المثال، تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مثالا للسياسة العامة أو الاستراتيجية، تتمحور حول هدف معين: تحسين ظروف عيش جزء من الساكنة يعيش على هامش المجتمع.

وفي منظور ضيق جدا، يكاد يلامس التحقير، عمم سارتر عبارته الشهيرة «آكل، أشرب، ولا أمارس السياسة». وفي معنى شديد الخصوصية، يعني مصطلح سياسة «نفاق» أو «ماكيافيلية».

تعريف علم «السياسة»

يعتمد تعريف علم السياسة أساسا على الموضوع المحوري والذي يعتبر مادته الأساسية. ويرتبط هذا التعريف بمنظورين أساسيين: منظور ذو طبيعة قانونية وقوامه مفهوم الدولة. ومنظور ذو طبيعة سوسيولوجية يتمحور حول مفهوم السلطة. وبهذا يكون تعريف علم السياسة موضوع منظورين متجاذبين: هل يعتبر علم السياسة علما للدولة أم علما للسلطة؟

- في منظور أول، علم السياسة هو علم الدولة: يعتقد دوفرجي M. Duverger أن هذا المنظور هو الأقدم والأقرب إلى الإدراك العام. فالحاضرة «polis» التي تحولت إلى «الدولة الأمة» هي الموضوع الأساسي لعلم السياسة. وهذا المنحى يتيح حيزا مهما لمفهوم «السيادة»، حيث أن اعتبار علم السياسة ينصب على مفهوم الدولة واعتبار الدولة بمعناها المعاصر هي «المجتمع الأشد تنظيما والأكثر اندماجا» يخلصان إلى ملاحظة ذات طابع خاص: المجتمع الوطني (الدولة) يعتبر من فصيلة خاصة بالمقارنة مع الفصائل الأخرى من المجموعات أو المجتمعات المنظمة، من حيث أن الدولة توجد في موقع سيادة أو سمو بالمقارنة مع باقي المجموعات أو المجتمعات. فالدولة قد تكون ذلك المجتمع المثالي الذي لا يخضع لأي مجموعة أو مجتمع آخر والذي يسيطر عليها جميعا، وحيث يكون الحاكمون أولئك المتصرفون في رموز الدولة بصفة حصرية تستثني جميع القيمين على المجموعات أو المجتمعات دون الدولة.

بالنسبة للآخذين بهذا المنظور، تنحصر الظواهر السياسية فيما يتعلق بتنظيم وتدبير شؤون الدولة، حيث يعتقد ليون دوغيت Duguit. L أن «الظواهر السياسية هي تلك المتعلقة بأصل الدولة وممارستها لوظائفها. وهي مظاهر ذات طبيعة قانونية محضة، وأن هذا العلم المزعوم لا يعدو كونه جزءا من القانون الدستوري، أي جزءا من العلم المتعلق بالمادة القانونية في معناها العام».

ويستمد هذا المنظور مادته من رفض رواد القانون العام الفرنسي لمادة دخيلة في حينها، علم السياسة، ذي المنشأ الأمريكي الشمالي. ويمثل هذا التيار كل من جورج بيلينك ومارسيل بريلو وجون دابان وروجي -هنري سولطو وألفريد كراتزيا وآخرون.

وقد حصلت هذه المدرسة لعلم السياسة على دعم علماء الاجتماع الماركسيين، لكن بتمثل مختلف لمفهوم الدولة. فإذا كان علماء الاجتماع الغربيون يعمدون إلى تمييز الدولة بالمقارنة مع الجماعات أو المجتمعات الأخرى بناء على المرجعية الإيديولوجية التي تفيد بسمو أو سيادة الدولة، فالآخذون بالإيديولوجية الماركسية ينظرون إلى هذه المنهجية كوسيلة لمقاربة مفهوم الدولة حسب طبيعته الحقيقية: عنصر متميز عن باقي مكونات المجتمع الأخرى أو كون الدولة بنية فوقية.

علم السياسة، علم السلطة:

يستند هذا المنظور إلى رفض سمو السلطة العامة التي تتمثل في الدولة، أي سيادة الدولة، التي تعتبر مجرد إيديولوجيا وليست بحقيقة يمكن ملامستها على أرض الواقع.

يعتقد الآخذون بهذا المنظور (ماكس فيبر وهارولد لاسويل وروبير داهل ورايمون أرون وجورج بيردو وآخرون...) أن ظاهرة السلطة، وبالتالي الظاهرة السياسة، ملازمة لكل مجتمع منظم. ويعتقد جورج بيردو أن الطبيعة السياسية هي كل ما يرتبط بكل فعل أو تصرف أو حالة ما، بكونها تكريسا لوجود علاقات سلطة وانصياع داخل مجموعة بشرية معينة، وذلك من أجل هدف موحد.

نستنتج من هذا أن خصوصية سلطة الدولة بالمقارنة مع زعامة المجموعات أو الجماعات دون الدولة لا يجب أن يأخذ بها كمنطلق، بمعنى أن الطبيعة المتعالية أو «ذات السيادة» لهذه السلطة لا تجب أن تأخذ بكونها معطى دوغمائيا (عقائديا) بل معطى يتطلب الإثبات. وهو ما لا يتاح في ظل تكريس خصوصية الدولة المتعلقة بمفهومي التعالي والسيادة، وبالتالي تبرير رفض الدراسات المقارنة لظاهرة السلطة أو القوة على مستوى الجماعات ما دون الدولة.

لكن أهمية هذه المقاربة لعلم السياسة تصبح نسبية بالنظر إلى الصعوبات المرتبطة بتعريف مصطلح «السلطة»، خاصة عندما يفترض دراسة هذه الظاهرة أينما وجدت، أي على مستوى أي مجموعة أو جماعة. ويقترح ليون دوغيت Duguit نموذجا للعلاقات داخل مجموعة معينة، يمكن من تحديد وجود نوع من السلطة أو القوة. وهذا النموذج يترتب عن عملية التمايز بين الحكام والمحكومين. فالسلطة تعتبر تلك الظاهرة التي تمكن الحاكمين من فرض انصياع وخضوع المحكومين. ففي كل مجموعة بشرية من الكبرى إلى الصغرى، من المؤقتة إلى المسترسلة، هناك من يمارس السلطة ومن ينصاع لتلك السلطة، من يصدرون الأوامر ومن يخضعون لتلك الأوامر، من يتخذون القرارات ومن هم ملزمون بتلك القرارات.

وهذا التصور أيضا يترتب عنه نوعان من الصعوبات. أولا، سوف يكون من قبيل المعطى المجانب للصواب اعتبار أية علاقة اجتماعية غير متوازنة بمثابة علاقة سلطة. ومن أجل تدليل هذه الصعوبة الأولى، يؤكد موريس دو فيرجيه أن السلطة تختلف في جوهرها عن مجرد علاقة القوة أو التأثير. ففي نظره، مصطلح القوة يجب أن يفهم به نوع خاص من التأثير أو القوة: تلك التي تكون ملائمة لمجموع المعايير أو القيم التي تنظم العلاقات بين مكونات المجموعة أو الجماعة والتي يعتد بكونها علاقة شرعية أي علاقة قبول وإقرار من طرف المحكومين لسلطة الحاكمين.

ومن جهة أخرى، يفترض هذا التصور أن العلاقات التي هي أساس وجود الجماعات أو المجموعات تنبني على السلطة وأن العمل السياسي يتلخص في البحث المتواصل عن ممارسة السلطة والتأثير داخل الجماعة أو المجموعة، أي علاقات بين أطراف غير متساوية بطبيعتها. وهذا الرأي يجب أن يؤخذ بنوع من النسبية نظرا لكون المجتمع يخضع لعوامل ضبط هي عبارة عن قواعد عامة ومجردة يهدف بها تحقيق النظام والعدل على سبيل المثال، وهي تنطبق على جميع العلاقات الإنسانية حتى منها تلك الموجودة بين أطراف غير متساوية.

هل علم السياسة علم قائم الذات؟

يتمثل علم السياسة في نفس الوقت كعلم ضالع في القدم فيما يخص موضوعه، لكنه حديث جدا بقواعده ومناهجه. فقد عمد أرسطو في القرن الخامس قبل الميلاد إلى وضع مؤلف ضخم، وهو على شكل مجموعة دراسات للدساتير الموجودة في تلك الفترة أو الفترات التي سبقتها في اليونان، بناء على منهجية الملاحظة المباشرة. وقد أعلن بذلك أولى الاستعمالات المنهجية الخاصة بعلم السياسة.

لكن الطبيعة العلمية لعلم السياسة لا تحظى بالإجماع من طرف المختصين. فالاعتماد على بعض المناهج العلمية في التحليلات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية عموما، بالإضافة إلى تأخرها، تصل بسرعة إلى الباب الموصد. فأدنى إمكانية لاعتبار علم السياسة كعلم قائم بذاته تبقى قابلة للنقاش. ومن جهة أخرى، بعض المحاولات المبالغ فيها دون ريب لإثبات قوانين عامة في علم السياسة، أثبت فعلا محدوديتها الشديدة، لكن وفي هذا المنحى، عمل بعض الكتاب، وعلى رأسهم روبير بوردون Bourdon على التذكير بأن المنهج العلمي الدقيق ليس حصريا دون مناهج أخرى من أجل شرح ومقاربة الواقع، خاصة عندما يتعلق الأمر بمادة (علم السياسة) يصعب إدراك موضوعها بالدليل العلمي التقليدي على أساس أنه صعب التدقيق بواسطة القياس. وهذا ما يجعل أن علم السياسة لا يمكنه، أو لا يمكنه بعد، الاعتداد بوضع قوانين أو نواميس كأهداف في حد ذاتها.

هذا الاختلاف في الحد الأدنى المقبول حول الطبيعة العلمية لعلم السياسة يطعم آراء بعض المختصين حول مناقشة، بل ورفض استعمال كلمة «علم» ويفضلون عنها «علم اجتماع». وهو ما جعل شوارتزنبيرك R.-G. Schwartzenberg يؤكد هذا الاختيار، ويضيف أنه رغم كون المصطلحين يختصان بنفس المعنى إلا أن عبارة «علم الاجتماع السياسي» لها معنى أدق، لكونها تعطي الانطباع بأن هذه المادة تعتبر جزء من علم الاجتماع العام، وهو من الفروع الأساسية للعلوم الاجتماعية.

موضوع علم السياسة

لابد هنا أن نشير أولا إلى التداخل الشديد بين علم السياسة والقانون الدستوري وهذا التداخل يعطي فكرة أولية عن موضوع ومادة علم السياسة، أو كفرع من العلوم الاجتماعية يراد به تصحيح مسار النظرية العامة للقانون الدستوري وذلك بإعطائها نفسا جديدا وتفسيرا على ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبالتاليفقد حقق علم السياسة قفزة نوعية كبيرة كعلم قائم الذات. فعلم السياسة لم يغد ذلك العنصر المكمل للقانون الدستوري، لكن مادة مستقلة يتمحور موضوعها حول منهجية تعتمد الملاحظة ودراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية وكذا وضع نماذج نظرية انطلاقا من هذه الملاحظة للظواهر السياسية والاجتماعية بطريقة تجعلها قادرة على استنتاج نظريات أو قوانين عامة تضاهي إلى حد ما نواميس الطبيعة.

من هذا المنطلق يمكن اعتبار أن موضوع ومادة علم السياسة ينشق عن موضوع القانون الدستوري وكذا عن مواد أخرى تعتبر المصادر الأساسية التي نهل منها علم السياسة مادته وأصبح مستقلا عنها. لكن موضوع علم السياسة يستنج أساسا من الفلسفة السياسية (أو ما نعبر عنه عموما بدراسة الأفكار السياسية). فالتصورات ذات الطابع العقائدي والفقهي تعتبر ذات طبيعة موجهة لا تنصب على شرح

وتحليل الواقع، بينما علم السياسة الذي نعتبره علما قائم الذات يهدف إلى فصل التصورات المجردة عن الواقع.

لابد إذن أن نذكر أنه في هذه المقدمة، ليس بوسعنا تقديم إلا نظرة جزئية عن الإشكاليات المتعلقة بمفهوم «علم السياسة» وكذلك عن البعد التاريخي لهذا المفهوم الذي حقق كما سبق الذكر قفزة نوعية بواسطة مدارس متعددة منها على وجه الخصوص المدرسة الأمريكية الشمالية. وما سوف نقدمه في هذه الدروس، وهو يرتبط بسياقها الجامعي العام العام (دروس خلال أسدس واحد)، عبارة عن «مدخل لعلم السياسة» عبر مقاربة منهجية مبسطة تنبني على محورين:

الأول: ينصب على البعد النظري للمفهوم، وذلك عبر وضع معطيات معينة ورصد تفاعل تلك المعطيات مع محيطها في إطار مقاربة عامة تهدف إلى محاولة تطبيق الخطاب العلمي التجريبي على الوقائع السياسية.

الثاني: ينصب على دراسة جانب معين للسلطة السياسية. فنحن أخذنا بكون علم السياسة يرتبط أساسا بالسلطة السياسية وتفاعلها مع السياق الاجتماعي عموما، مع احتفاظها بخصوصيتها كعامل مؤثر على هذا السياق، أي عامل ضبط لتوازناته الأساسية.

وتتمحور مقاربتنا لهذه الإشكاليات عبر جزأين اثنين:

الجزء الأول: مناهج علم السياسة.

الجزء الثاني: السلطة السياسية عامل ضبط للحركية الاجتماعية

الجزء الأول: مناهج العلوم السياسية.

تختلف المقاربة العلمية عن الكثير من المقاربات الأخرى للفعل السياسي لكن التي تفتقر إلى القيمة الموضوعية. هذه المقاربات تحتفظ بأهميتها، إذ تشكل وسائل مهمة من أجل مقاربة حقيقة الفعل السياسي. ومن أهم هذه المقاربات، التمثلات النظرية ذات البعد الإيديولوجي. فمن أهم خصائص التمثل العقائدي طبيعته التوجيهية التي تستند على الخلفية التي ينتهجها المؤلف، الكاتب أو المنظر. وهذا ما يجعلها شديدة الذاتية.

وتشكل المقاربة العلمية نقيضا للمقاربة المذكورة. فالتحليل العلمي يفضي إلى النمذجة النظرية، أي وضع مناهج نظرية، وهذه الطريقة التي تتطور باضطراد، تشكل قاعدة مفاهيمية تعتد بنماذج تحليلية من مستوى عال من الدقة.

نقترح إذن في هذا الجزء دراسة ثلاث مدارس تعتبر الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا في العلوم الإنسانية عموما وعلم السياسة على وجه الخصوص:

- **المدرسة الوظيفية،**
- **المدرسة البنيوية،**
- **المدرسة النسقية والمدرسة السِبرانية (علم القيادة أو التحكم).**
-

الفصل الأول: المقاربة البنيوية-الوظيفية.

من وجهة النظر التاريخية، يعتبر التحليل الوظيفي تحويرا للمقاربة التليولوجية (الغائية)، بمعنى التحليل الذي يحيل ليس إلى مسببات الظاهرة الموضوعة قيد الدرس ولكن إلى الخلاصات التي تنتهي إليها. فالوظيفة تفهم بكونها مساهمة لكل مكونات منظومة ما في حركية المنظومة بأكملها أو المنظومة الشاملة التي هي جزء منها.

ويمثل هربت سبنسر الاتجاه العضوي من المدرسة الوظيفية، بمعنى تلك التي تنظر إلى المجتمع بكونه ينبني على منظومة تتماثل إلى حد كبير مع الذات العضوية الحية أو الآلة. وعلى العكس من ذلك يرى برانسلاف مالينوفسكي أن الدعائم الثقافية لمجتمع معين تساهم بشكل مباشر في وضع مبادئ الوظيفية المطلقة، وهي المدرسة التي أبدت قصورها في مقاربة الواقع الاجتماعي، مما فتح النقاش حول مدى قابليتها لذلك وبالتالي ضرورة مراجعة أركانها. وهو الأمر الذي تولاه روبير مرتون. من جهة أخرى، اعتبر ليفي شتراوس، وهو من أكبر مؤسسي المنهج البنيوي أن المنهج الوظيفي لم يأت بجديد في مجال العلوم الاجتماعية وأن القائلين به (مالينوفسكي ورادكليف براون) قاموا فقط بعمل جيد في المجال الاتنوغرافي، بعيدا عما اعتبروه منهجية مبنية على «حقائق أزلية» حول وظائف وطبيعة المؤسسات الاجتماعية.

وقد تمكن المختصون الأمريكيون في علم السياسة فيما بعد من وضع توافق بين مفهومي «الوظيفة» و«البنية»، المتعارضين أصلا في منشئهما الأوروبي. ويؤسس علم السياسة الأمريكي لمفهوم الدور الاجتماعي وذلك بتعريف البنية كمنظومة تركيبية للأدوار والوظائف على شاكلة علاقة النظام السياسي بمحيطه الاجتماعي.

المبحث الأول- المدرسة الوظيفية

مع بداية القرن التسع عشر، أبانت نظرية التطور والارتقاء عن قصورها في مقاربة الظواهر الاجتماعية. فقد طرحت هذه النظرية إشكالية جوهرية حول بنائها المفاهيمي وقابليته للتطبيق في كل ما يتعلق بتطور المجتمعات البشرية.

في هذا الصدد، ظهرت ضرورة اعتماد مقاربات منهجية بديلة. فبدل أن يقتصر الأمر على محاولة فهم التغيرات التي تطرأ على الجسم الاجتماعي، يجدر الأمر أولا بضرورة قراءة الميكانزمات التي تشكل توازناته الآنية. فقد دأب المختصون على الاهتمام بالظواهر الاجتماعية منفصلة عن بعضها وحسب تطورها الزمني (الكرونولوجي). لابد إذن من النظر إليها من بعد العلاقات التي تربطها ومن خلال كونها كلا لا يتجزأ. ويترتب عن المنهج الوظيفي منظور شمولي للظواهر الاجتماعية. فلابد من اعتبار الفعل الاجتماعي تصرفا كليا، إذ لا يمكن فصله عن سياقه العام دون المس بكيانه، أي إدراكه إدراكا خاطئا. فالمجموعة هي التي تحدد هوية مكوناتها ومعناها كل على حدة. وهذه المقاربة ذات الطبيعة الشمولية بل والمطلقة، قد تم وضعها وبعد ذلك مراجعة قواعدها من طرف علماء اجتماع وأنتروبولجيين مثل برانسلاف مالينوفسكي روبرت مرتون وتالكوت بارسونز وغيرهم.

المطلب الأول- الوظيفية المطلقة.

لقد اتجه مؤسسوا النظرية الوظيفية إلى تكريس منهج التماثل بين الجسم الاجتماعي وبين الجسم الإنساني أو الآلة. وكان مالينوفسكي من أوائل الآخذين بهذا الاتجاه. وقد أسس نظريته بناء على ملاحظة طرق العيش لدى عشيرة صغيرة في إحدى الجزر المالينيزية في المحيط الهادي التي لم تكن قد تأثرت بعد بالحضارة الغربية. وخلص إلى أن هذه الطرق تشكل مجموعة «تعمل بشكل جيد»، والدليل على ذلك أنها لازالت متماسكة. إذن هناك وظائف وعلاقات مبنية على وظائف بين مكونات هذه المجموعة.

وتتمحور النظرية الوظيفية لمالينوفسكي ورادكليف براون حول ثلاثة مسلمات ضمنية:

الفقرة الأولى: الوحدة الوظيفية.

يعتمد هذا المفهوم على كون جميع مكونات المنظومة الاجتماعية تنتظم في إطار اتساق عضوي كامل وتناسق في الوظائف، بمعنى أن كل مكونات المنظومة توجد في علاقة مع بعضها البعض. وهذا ما يضمن استمرارية واستقرار هذه المنظومة. وقد عمل ألفريد رادكليف براون، وهو المختص في الأنتروبولجيا، على تحديد هذا المنظور باعتبار أن وظيفة كل تصرف اجتماعي محدد هي المساهمة التي يقدمها هذا التصرف إلى الجسم الاجتماعي، والذي بدوره يعتبر مجموع وظائف المنظومة الاجتماعية. وهذا التعريف يفترض أن المنظومة الاجتماعية، أي القوام البنيوي لمجتمع معين، وعبر تصرفات مكوناته والتي تشكل الشكل الظاهر من بنيته والضمانة لاستمرار يته، تنبني على تناسق مكوناته في ما يمكن أن نعتبره وحدة وظيفية وأن نعرفه بكونه حالة تناسق أو تجاوب منظم بين العناصر المكونة للنسق الاجتماعي، وهو ما يضع هذا النسق في منأى عن الصراعات العميقة التي يصعب احتواؤها.

الفقرة الثانية: الوظيفية الشمولية.

يعتبر هذا لافتراض إفرازا للافتراض السابق. ففي مؤلفه «النظرية العلمية للثقافة»، عمل مالينوفسكي على وضع فرضية مفادها أنه إذا كان المجتمع يعتبر كلا متماسكا ويؤدي وظائفه كاملة، فإن جميع مكونات هذا الكل ينفرد بوظيفة معينة. ويضيف أن التحليل الوظيفي للثقافة ينطلق من مبدإ كون جميع الحضارات، تفرد وظيفة ذات أهمية لكل الأعراف، لكل الأشياء ولكل الأفكار والمعتقدات المتداولة.

الفقرة الثالثة: الضرورة الوظيفية.

تقتضي هذه الفرضية أن جميع عناصر المنظومة الاجتماعية لها ضرورة قصوى من أجل تماسك المنظومة وسيرها. فهذه الفرضية، أكثر من غيرها ورغم كونها قرينة لها، توضح الطبيعة الجزئية للنظرية الوظيفية التقليدية التي وضعها كل من مالينوفسكي ورادكليف براون. ففي الكل الاجتماعي، هناك بطبيعة الحال بعض العناصر غير الوظيفية، وهي في مجملها بقايا لعناصر اجتماعية بالية، (أعراف أو أشياء...) حيث أدت وظائف معينة في وقت معين وأصبحت متجاوزة، لكنها رغم ذلك لازالت موجودة على مستوى الواقع الاجتماعي.

المطلب الثاني- المدرسة الوظيفية العصرية (المراجعة).

تعتبر النظرية الوظيفية التقليدية التي وضعها مالينوفسكي ورادكليف براون ذات طبيعة جزئية تجعلها غير قابلة للتطبيق على المستوى الاجتماعي المعقد. وهي بالتالي تنطوي على متناقضات جوهرية، تتعلق بفرضياتها الأولية الثلاث المذكورة سابقا.

وقد عمل روبرت ميرتون على انتقاد الفرضيات الثلاث لنظرية مالينوفسكي ورادكليف براون، واقترح مفاهيم بديلة لها، تشكل الأساس النظري للمدرسة الوظيفية العصرية.

الفقرة الأولى: اختلالات المقاربة الوظيفية التقليدية.

بالنسبة لميرتون، لا يمكن تطبيق النظرية الوظيفية التقليدية إلا في إطار مجتمع مبني على علاقات بسيطة. ففي مجتمع مركب، لا يمكن وضع عنصر اجتماعي معين (فكرة، معتقد، ممارسة اجتماعية، شيء مادي ...) في علاقة إلا مع وحدة اجتماعية معينة. وفي هذا الصدد، لا يمكن افتراض وظيفة ما لوحدة اجتماعية مع باقي مكونات المنظومة الاجتماعية.

ولا تعدو فرضية الوظيفية الشمولية كونها أقل اختلالا، فقد لاحظنا أن إيميل دوركايم قبل ميرتون، قد أكد أن في مجتمع معين، هناك عناصر لا تؤمن أية وظيفة معينة. ففي نظر ميرتون، تدعو النظرية الوظيفية إلى محاولة تحديد الوظائف الاجتماعية دون افتراض أن لكل وحدة اجتماعية وظيفية معينة، من جهة، واعتبار كون بعض الوحدات الاجتماعية، وفي علاقتها مع باقي مكوناته المنظومة الاجتماعية قد تترتب عنها وظائف سلبية بالنسبة لوظائف بعض مكونات المنظومة الاجتماعية أو بالنسبة للمجتمع برمته في تماسكه وسيرورته.

وفي الأخير، فرضية الضرورة الوظيفية بدورها لا تستثنى من هذه المقاربة النقدية في نظر ميرتون. فإذا كانت عناصر المنظومة الاجتماعية تؤمن وظائف حيوية، فالبعض منها يؤمن وظائف أقل أهمية أو لا يؤمن أية وظيفة، أو أيضا يمكن لوظائفه المفترضة أن تؤمن من طرف عناصر أخرى. وبناء عليه يقترح ميرتون استبدال مفهوم «الضرورة الوظيفية» بمفهوم «البديل الوظيفي» أو «النظير الوظيفي».

الفقرة الثانية: المدرسة الوظيفية ومراجعة ميرتون

في إطار مقاربته التي تهدف إلى إعادة التوازن للمقاربة الوظيفية الأصلية (الأولية)، عمل روبر ميرتون على وضع أساس مفاهيمي تصحيحي أعاد للمنهجية الوظيفية تماسكها ودقتها.

- مفهوم الوظائف السلبية.

يرى ميرتون أن عنصرا معينا من الكل الاجتماعي يستفرد بوظيفة ما، يمكن أن يترتب عنه سلبا وظيفيا في علاقته مه عنصر أو عناصر معينة من الكل الاجتماعي. وفي سياق مختلف، يمكن لعنصر معين من هذا الكل أن يمثل رافعة لأزمة داخلية تهدد كيان الكل الاجتماعي. فالجميع يدرك أن المعتقد الديني يشكل وسيلة تعاضد وتكاثف اجتماعي، لكن في مجالات اجتماعية وسياسية معينة يصبح عامل أزمة داخلية وصراعات مزمنة نظرا للاختلاف في قراءة وتفسير هذا المعتقد.

- الوظائف الظاهرة والوظائف الخفية.

يتعلق الأمر هنا بتحديد الفرق بين ما يعنيه عنصر معين من الكل الاجتماعي في منظور أولئك الذين يساهمون في إنتاجه من حيث ما ظهر من وظائف لهذا العنصر وما بطن منها، أي التي لا يراد لها أن تدرك بشكل مباشر. فعلى سبيل المثال، يرى المختصون في علم السياسة أن المسيرة الخضراء كحدث سياسي أمنت وظيفة ظاهرة، وهي استرداد الأقاليم الجنوبية السليبة واستكمال الوحدة الوطنية للمغرب. لكن كان لها أيضا وظيفة باطنة وهي انطلاقة مسلسل إعادة بناء اندماج المنظومة السياسية المغربية بعد سنوات من الأزمة.

المبحث الثاني: النظرية البنيوية.

المطلب الأول: مفهوم البنية.

كمقترب أولي يبدو مفهوم «البنية» عصيا على الفهم. لكن هذه الصعوبة تنجلي جزئيا عندما يتم وضع مفهوم «البنية» في علاقة مفهوم آخر، وهو مفهوم «النسق» système، وهو الشيء الذي يعطي لمفهوم «البنية» معناه الدقيق.

الفقرة الأولى: تعريف مفهوم «البنية».

رغم الوضوح السطحي الذي يوحي به مصطلح «البنية»، إلا أن معناه العميق لا يمكن الإحاطة به بسهولة. ويوضح أدام شاف Shaff في كتابة «البنيوية والماركسية» أن الساحة العلمية تتقاذفها مدارس متعددة وفي مجالات متعددة تعتمد على مفهوم «البنية» كمرجعية ميتودولوجية (منهجية)، البنيوية في اللسانيات وكذا الأنثروبولوجيا البنيوية وغيرها... أو باعتماد المنهجية البنيوية على أساس قراءة معينة للمفهوم ودون الاعتداد الصريح بهذه المرجعية (المنهج العضوي في علم الأحياء، تحليل بروب Propp للحكي الشعبي في الفولكلور الروسي...) غير أن الاختلاف الشاسع في استعمال هذه النظرية يجعل من المستحيل استنتاج تعريف محدد انطلاقا من هذه الاستعمالات المختلفة، ترقى عن مجموعة من أفكار سطحية.

فمصطلح «البنية» يعني طريقة بناء كيان الأشياء، والتي بواسطتها ترتبط عناصر الكل بعضها بالبعض، ويقترح جون بياجي Piaget تعريفا يظهر أن يقترب إلى كبير من أجماع علماء الاجتماع: «في مقاربة أولى، البنية هي عبارة عن منظومة متغيرة، تستند إلى قوانين من منطلقها كنسق (مما يختلف عن الخاصيات المتعلقة بمكوناتها) والتي تتمتع بالقدرة على الحفاظ على كيانها واغنائه بواسطة التغيرات المتواترة ودون أن تتجاوز تلك التغيرات حدود المنظومة أو مقدراتها الخاصة أي دون حاجة إلى تدخل عناصر خارجية».

الفقرة الثانية: البنية والنسق.

يظهر مصطلح «بنية» في أعمال علمية كثيرة إلى جانب مصطلح «نسق» وخاصة في الأعمال المتعلقة بالاختصاصات العلمية التي اعتمدت أساسا المقاربة البنيوية، كاللسانيات مثلا.

وفعلا، فمفهوم «البنية» يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم «العلاقة» أو «الارتباط» فالمنظومة الفونولوجية ليست هي المحصلة الميكانيكية للفونيمات منعزلة، ولكنها كل عضوي يتشكل من فونيمات وتستند بنيته على قوانين دقيقة. فالبنية هنا هي بمعنى «القانون المنظم للنسق».

وعمل ليفي شتراوس على إعطاء معنى معين لمصطلح «نسق»، فهو مجموعة ذات معنى لعناصر مستقلة، حيث تعطي الأولوية للكل على حساب الأجزاء، وحيث أن هذه العناصر منفصلة ليست ذات معنى، فهي لا تأخذ هذا المعنى إلا على مستوى الكل. وكل تغيير يطال أحد عناصر على كامل عناصر المنظومة.

فبنية المنظومة هي موضوع المنهجية البنيوية، وهي تحمل معنى ما يلي: تعتبر مجموعة من الوقائع كمنظومة وهي منغلقة على نفسها وتشكل كلا.

فالبنية إذن هي كيفية تنظيم عناصر الكل الذي تخضع عناصره إلى قوانين خاصة بالنسق الذي تشكله، وهذه القوانين التي يعتبرها بياجي Piaget «تركيبة» لا يقتصر دورها على كم تراكمي تلقائي، إذ تترتب عنها على مستوى المنظومة المعنية، أي المستوى الكلي، خصائص تتعلق بالمجموعة وتختلف عن خصائص العناصر منفردة أو مجتمعة تلقائيا. ويضيف بياجي: عندما أراد كونت Comte تفسير الإنسان على أساس الإنسانية وليس الإنسانية عن طريق الإنسان، وعندما اعتبر إيميل دوركايم Durkheim أن الكل الاجتماعي نابع من مجتمع الأفراد كما تجتمع الذرات لتكون الخلايا، فقد كان لهم الفضل في تذكيرنا أن الكل مختلف تماما عن مجموعة عناصر كل على حدة.

المطلب الثاني: البنيوية والوظيفية.

الفقرة الأولى: نقد النظرية الوظيفية.

لقد لاحظنا أن أعمال مالينوفسكي وراكليف براون ترتكز على التحليل التزامني (السنكروني) للمجتمعات الملموسة. وهذه الأعمال تطرقت إلى التحليل الدقيق لحركية سير هذا المجتمعات، وخاصة العلاقات التي تربط بين العناصر التي تشكلها (مؤسسات، قيم، معتقدات وغيرها...) خلال مدة معينة.

وبالرجوع على هذه الأعمال، يعتبر ليفي شتراوس أن النظرية الوظيفية لم تأت بجديد. ويرجع الفصل لمالينوفسكي وبراون فقط في دراساتهم الاثنوغرافية الجيدة، بعيدا عن كونهم قد وضعوا حقائق أزلية تتعلق بالطبيعة وبوظائف المؤسسات الاجتماعية كما يزعمون.

ويضيف ليفي شتراوس أن تشخيص الوظائف لا يمكن أن يشكل أساسا للتحليل العلمي. فتشخيص البنيات هو الذي يمكنه تحقيق ذلك. فعندما تمكن المقاربة البنيوية رصد التقارب المستمر بين الظواهر وكذا أين يكمن تفسيرها، فإن مالينوفسكي يتساءل فقط عن مدى جدواها لكي يجد لها مبررا. وبالتالي فمقاربة مالينوفسكي قد «عملت على تحطيم التقدم الذي وصلت إليه العلوم الإنسانية عن طريق وضع مسلمات تفتقد إلى القيمة العلمية».

لكن رغم هذا الانتقاد الشديد، فمفهوم الوظيفة يحتفظ بأهميته، حيث أنه إذا لم يعتبر من الطرف الآخذين بالمقاربة البنيوية كنظرية قائمة الذات، فهو على الأقل وفر إمكانية تطور المنهج العلمي الذي أفضى إلى إعطاء مفهوم البنية الزخم المفاهيمي الذي يميزه.

الفقرة الثانية: نظرية البنيوية-الوظيفية.

مع تطورها، أظهرت المقاربة البنيوية أيضا قصورها في ملامسة الوقائع الاجتماعية من العمق. وقد دفع الرفض الممنهج لمفهوم الوظيفة إلى تغليب الطابع المجرد والعام لهذه المدرسة (البنيوية)، وبالتالي فقد اقترح تالكوت بارسونز مقاربة بنيوية تولي أهمية كبرى لمفهوم الوظيفة. وهو يؤكد على أن «مفهوم البنية يشكل عاملا محوريا لفهم مجمل الأنظمة الحية». ففي الواقع يعتبر هذا المفهوم قرينا لمفهوم النسق الحي، فهو يمكن من تحديد الملامح والخصائص حيث يتعلق بعضها بعلاقة النسق المذكور وسياقه العام، بينما يتعلق البعض الآخر بتمايز المكونات الداخلية للنسق نفسه. وهو يشكل في نفس الوقت مقاربة دقيقة وشاملة، بمعنى أنها تصلح في نفس الوقت لملامسة وتحليل المجتمعات المركبة وكذا المجتمعات البسيطة والصغيرة، أي المجتمعات البدائية (على شاكلة المجتمعات التي اعتمدها مالينوفسكي ورادكليف براون). وقد عمل بارسونز في مؤلفه الرئيسي الأول «بنية الفعل الاجتماعي» (1937) على نقد نتائج أعمال بعض كبار الاجتماعيين كدوركايم وباريتو وفيبر، رغم كونه قد استسقى أفكاره الأساسية من هذه الأعمال. وهو يرى أنه رغم الاختلافات بين هؤلاء العلماء إلا أنهم جميعا بدأوا من نقطة واحدة، وهي في رأيه «الفعل الاجتماعي التطوعي أو الاختياري».

أ- المنظومة العامة للفعل الاجتماعي.

حاول بارسونز التقعيد لنظرية عامة للمنظومة الاجتماعية. وقد وضع كأساس لهذه النظرية مفهوم «النظرية العامة للفعل الاجتماعي»، بمعنى كل تصرف إنساني فرديا كان أم جماعيا، واعيا أم غير واع، «فعبر الفعل أو التصرف الإنساني، يجب اعتبار التصرفات الإنسانية في كلياتها، سواء أكانت قابلة للملاحظة أم لا، كالنوايا والأفكار والعواطف والتطلعات والرغبات».

وتتشكل المنظومة العامة للفعل على أساس سياقات أربع:

- **السياق العضوي** (الكيان العصبي العضوي للحاجات والمتطلبات)،
- **السياق النفسي** (الشخصية)،
- **السياق الاجتماعي** (التفاعل بين الأفراد والجماعات)،
- **السياق الثقافي** (المعايير، القيم والإيديولوجيات...).

فالفعل الملموس هو دائما كلي ويرتكز على السياقات الأربع في نفس الوقت. فهو نتاج للتفاعل بين الطاقة والتأثير اللتين تنبعثان من كل هذه السياقات. وكل علم طوره الإنسان لا يلامس أحدها.

ويعتبر بارسونز هذه السياقات كأنساق ثانوية، وأنها ترتبط عل أساس تراتبية ذات طبيعة سبرانية، بمعنى أن النسق العام للفعل، على شاكلة باقي الأنظمة الحية أو غيرها، يعتبر مجالا لحركة دائبة للطاقة من جهد والتأثير من جهة أخرى: وهو مسلسل تبادل الطاقة والمعلومات بين مكونات النسق الاجتماعي هي

منطلق حركيته وفعله. فكل نسق يخضع لمسلسل من الأفعال وردود الأفعال تجاه الإشارات التي يتلقاها وذلك عن طريق آلية للتحكم في فعل النسق وتوجيهه، والتي تعمل على تنسيق عمل الميكانيزمات التصحيحية التي تتولى الضبط الذاتي للنسق. فالاحتياجات الفيزيولوجية، والحوافز النفسية والمعايير التي تتحكم في عملية التفاعل بين الفاعلين على الساحة الاجتماعية، وكذا القيم الثقافية، تشكل مجموع آليات تعمل على توجيه وضبط النسق برمته، أي توجيه المنظومة العامة للفعل الاجتماعي.

وقد عمل بارسونز على وضع تراتبية سبرانية على أساس مبدأي النظام والتغيير. وهي تخضع في نفس الوقت لنظام تبادل الطاقة والمعلومات بين مكونات النسق العام للفعل:

العلاقة السبرانية	الأنساق الثانوية للنسق العام	البعد الوظيفي للأنساق الثانوية للفعل
غني بالمعلومات والموجهات تراتبية عناصر التوجيه تراتبية عناصر التكيف غني بالطاقة	النسق الثقافي	الكمون
	النسق الاجتماعي	التكامل
	النسق النفسي السيكولوجي	تتبع الأهداف
	النسق العضوي	التكيف

التراتبية السبرانية للنسق العام للفعل الاجتماعي

ب- الطابع الوظيفي.

ينتج النظام الاجتماعي عن التفاعل بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي، وهما النسقان اللذان يشكلان بناء الجماعة. بينما النسق العضوي والنسق النفسي يتواجدان على مستوى الأفراد. والتفاعل بين النسق الثقافي والنسق الاجتماعي يعتبر من الكثافة والسرعة بمكان، بحيث يصعب تمييز الحدود التي تفصل بينهما. لكن بارسونز تمكن من وضع قاعدة للتمييز بينهما وهي تتمحور حول مفهوم التأسيس (إضفاء الطابع المؤسساتي).

فمكونات النسق الاجتماعي تضفي الطابع المؤسساتي على مكونات النسق الثقافي، وهو بذلك يعطي الدلالة المادية للمعايير والأدوار الاجتماعية وكذا لقيم ولرموز النسق الثقافي. وهكذا، فالقيمة الرمزية لمفهوم العدل يتم التأسيس لها وإعطاؤها البعد المادي الملموس بواسطة جهاز القضاء وجهاز التشريع وغيرها...

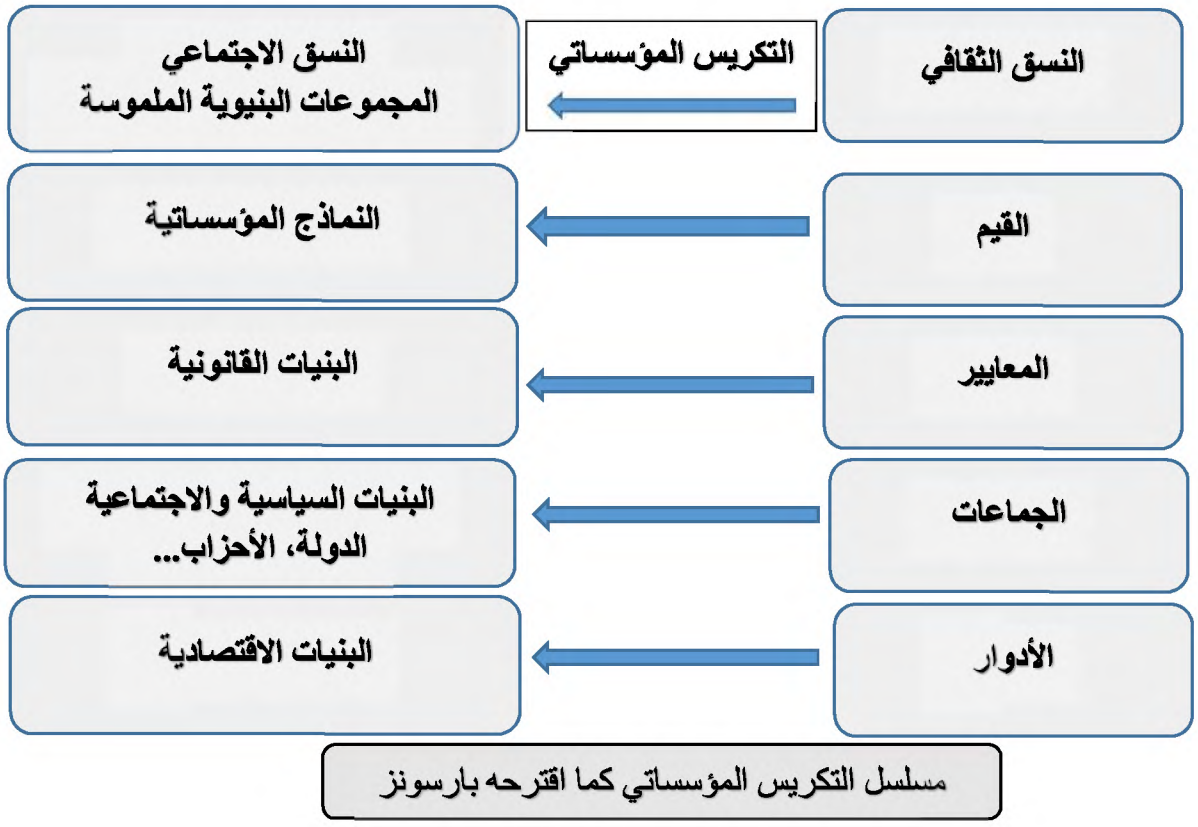

مسلسل التكريس المؤسساتي كما اقترحه بارسونز

ج- الطابع البنيوي.

يترتب عن مفهوم الوظيفة عامل ديناميكي، فالوظائف هي «آليات تعمل بطريقة ممنهجة ومسترسلة من أجل الحفاظ على توازنات المنظومة»، وهي تمكن جميع الأنساق الاجتماعية من الحفاظ على توازناتها الأساسية في مواجهة عوامل الاضطراب التي تهددها، ومهما كان مصدرها، داخليا أم مترتبا عن الأنساق الأخرى التي تشكل محيطه. وهذا العامل الديناميكي يتشكل على الخصوص من الأنساق الثلاث التي هي أساس النسق العام للفعل الاجتماعي.

والمقدرة التي يتمتع بها النسق العام للفعل في مجال الضبط الداخلي تؤمنها أربعة ضرورات وظيفية:

- **وظيفة الاستقرار المعياري وتدعيم النمط**، وهي الوظيفة الأقل عرضة للتفسير، حيث يصفها بارسونز بالجامدة. ودورها هو الحفاظ على رتابة واستقرار المعايير والقواعد الاجتماعية والحفاظ عليها من الاهتزاز.

- **وظيفة الاندماج**، وتهدف إلى تنسيق أداء كل مكونات المنظومة.
- **وظيفة تحقيق الأهداف**، وهي تعني تحديد الأهداف المعينة أو يحدد النظام كأهداف لمكوناته الداخلية.
- **وظيفة التكيف**، والتي تتعلق بالإمكانيات التي يتوفر عليها النسق الاجتماعي والتي هي ضرورية لبلوغ الأهداف.

الفصل الثالث: المنهج النسقي

كان للمدرسة النسقية دورا بارزا في إعطاء زخم جديد للعلوم الاجتماعية وذلك بوضع بذيات منهجية ومفاهيمة جديدة ذات بعد عام وديناميكي. ويتمثل المفهوم الأساسي للمنهج النسقي في مرجعيته العامة وهي «النظرية العامة للأنساق» التي اقترحها مؤسسو هذه المدرسة كمعطى عملي ومنهج أولي لتحليل المنظومة السياسية. لكن إذا كان «تحليل النسق السياسي»، وهو عنوان المؤلف الرئيسي في علم السياسة للأمريكي دافيد إيستون David Easton، والذي يعتبر من بين كبار المختصين الذين طوروا مسار المدرسة الوظيفية، يظهر وكأنها المجال الطبيعي للتحليل النسقي. فمن الضروري التأكيد على أن هذه المنهجية، وبناء على المقدرات المفاهيمية التي تضعها كأساس للتحليل، تمكن أيضا من مقاربة ظواهر اجتماعية وسياسية أخرى. وقد أعطى شارل رواغ Charles Roig مثالا واضحا عن ذلك، حيث طبق المنهجية النسقية في تحليل النظام الإداري، ذلك أن «نظرية الأنساق» تمكن في المقام الأول من اعتبار الإدارة كمجموعة من المركبات تربطها علاقة مسترسلة. وفي المقام الثاني تضع هذه النظرية ما تتيحه المقاربة السبرانيات من إمكانيات من أجل تحليل وتفسير هذا «الكل» الذي يعتبر نسقا مبنيا على عملية الضبط الذاتي ومعتمدا على آلياته الداخلية التي تؤمن وظائف المراقبة والتنسيق والتطعيم بالمعلومات المركبة، بمعنى أنها كمنظومة تعتمد على مقدرات تعمل على استغلال المعلومات والإرشادات الواردة من المحيط من أجل تكييف موقعها ومسارها بناء على التغييرات المتتالية التي تطرأ على هذا المحيط، والتي تمكن بالتالي المنظومة من المحافظة على كيانها، أي الصمود أمام المؤثرات الخارجية رغم طبيعتها السلبية المحتملة.

ويلخص هذا الرأي مقومات النظرية النسقية وكذا المفاهيم المتعلقة بها ومناهجها وتطبيقاتها على مستوى المنظومة الاجتماعية عموما أو المنظومة الإدارية أوالسياسية على وجه الخصوص. وتتوخى المقاربة النسقية بشكل خاص وضع أساس مفاهيمي متأصل مبني على التوازن بين مكونات المنظومة وذلك بالرجوع إلى فرضية أساسية: استمرارية المنظومة رغم التغييرات الخارجية.

المبحث الأول: المقاربة النسقية لدافيد ايستون

يقترح دافيد ايستون إطارا نظريا من أجل دراسة المنظومة السياسية التي يعرفها بكونها «مجموعة التفاعلات التي بواسطتها تقسيم الأشياء الثمينة تحت طائلة السلطة داخل المجتمع»[1]. وقد وضع إيستون نموذجا للمنظومة السياسية يتماثل مع منظومة سبرانية هي عبارة عن حلقة متكاملة ذات طبيعة ديناميكية. في البداية يعتبر المنظومة كصندوق أسود ويقترح مقاربة تحليلية تنصب على العلاقات التي تربط المنظومة السياسية بمحيطها. وهذا المحيط نفسه ينقسم إلى قسمين: محيط داخلي ومحيط خارجي.

[1]- مجموعة التفاعلات التي يعرفها المجتمع والتي بواسطتها تتم عملية توزيع الموارد النادرة (القيم والمعايير والمواقع) عن طريق السلطة الملزمة.

فالمحيط الداخلي يتكون من المنظومة الاقتصادية والمنظومة الثقافية والمنظومة الاجتماعية. أما المحيط الخارجي فيتشكل من المنظومة السياسية الدولية والمنظومة الاقتصادية الدولية، وأيضا المنظومة الثقافية الدولية وغيرها...

وتتشكل الروابط بين النسق السياسي ومحيطه حسب ثلاث عناصر أساسية: **المدخلات والمخرجات** تربطها حلقة التغذية المرتدة، وهي حلقة استراتيجية وظيفتها الأساسية تغذية النظام بالمعلومات التي هي أصلا ردود أفعال صادرة عن المحيط حول تصرفات وقرارات النسق السياسي.

النموذج المبسط لدافيد إيستون

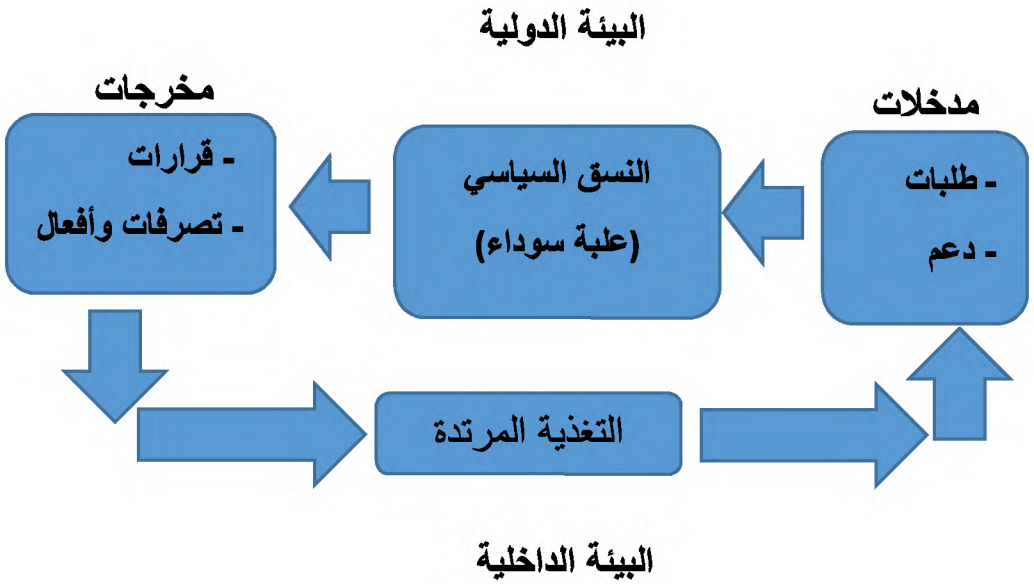

يقوم النظام السياسي على أساس ديناميكي، كل فعل يقابله ردة فعل تساويه في الشدة وتعاكسه في الاتجاه، وذلك عبر العناصر الثلاث: المدخلات، المخرجات، وحلقة التغذية المرتدة.

أ- المدخلات:

يمكن تحليل المدخلات من الإحاطة بوقع العوامل الخارجية وقياس وظائفها على النسق السياسي، وهنا تكمن قيمة المدخلات كمفهوم. فالمنظومة السياسة تتعرض لمؤثرات متعدد تنصب إيجابا أو سلبا على مقدرتها على الاستمرار، وبالتالي يمكن أن نعرف المدخلات «كمجموعة أدوات وعوامل خارجية عن المنظومة السياسية والتي تؤثر عليها بشكل أو بآخر».

يعتبر دافيد إيستون أن أهم التأثيرات والضغوطات التي تتعرض لها المنظومة السياسية من طرف محيطها تتشكل من نوعين أساسيين: متطلبات Exigences، ومساندة Soutiens.

ويمكن تعريف **المتطلبات** كمجموعة انتظارات موجهة إلى المنظومة السياسية من أجل الحصول على موارد ذات قيمة، ويتعلق الامر هنا بأهم الوظائف التي تتولاها المنظومة السياسية كما ذكرنا سابقا. أما **المساندة** فهي نوعية أساسية لا تقل أهمية عن سابقتها. فاستمرار المنظومة السياسية يعتمد على الدعم والمساندة والولاء التي يوليه بها محيطه الداخلي والخارجي أيضا. فبدون حد أدنى من المساندة يصبح استمرار المنظومة السياسية مهددا ولا يقوى على مواجهة مزيد من الضغوطات الخارجية.

ب- المخرجات.

يمكن مفهوم المخرجات من فهم أكثر دقة للنتائج المترتبة عن تصرفات وأنشطة مكونات المنظومة السياسية وكذا الكيفية التي تتم بواسطتها عملية تأثير هذه المنظومة على محيطها مباشرة هذه المنظومة مع محيطها، ويتعلق الأمر بالمرحلة النهائية من السياق الذي يتم عبره تحويل المطالب والمساندة (أي المدخلات) إلى تصرفات وقرارات.

ومعلوم أن كل منظومة سياسية تعمل على التكيف مع محيطها، وذلك بالتعامل مع الظروف والعوامل وكذا الضغوطات التي تعترضها من أجل تغييرها لصالحها، ورصد الموارد والإمكانيات التي تستطيع هذه المنظومة تعبئتها من أجل مواجهة كل حالات عدم الاستقرار والتناقص المحتملة للدعم والمساندة التي يمكن أن تجابهها المنظومة السياسية بطريقة طارئة.

وهناك نوعان من المخرجات:

- **المخرجات الإلزامية أو الآمرة:** هي مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات والتي تتميز بالطبيعة الملزمة، والهدف منها هو تغيير أو توزيع الموارد ذات القيمة بين مكونات المجتمع.

- **المخرجات الرمزية:** وتكون في غالب الأمر ذات طبيعة إيديولوجية. وبهذا فإنها تعمل على تبرير أو تدقيق وتوضيح البعض من المخرجات الملزمة، وذلك بهدف حيازة أكبر قدر من الدعم من طرف محيط المنظومة السياسية، (كمثال على ذلك الخطب السياسية، حملات التحسيس، العروض العسكرية، وغيرها...).

ج- حلقة التغذية المرتدة (Feed-Back)

هذا المفهوم يرمي إلى تحديد الوسائل التي بواسطتها تعمل المنظومة السياسية على الحصول على المعلومات وذلك من أجل تعبئة الموارد واتخاذ القرارات في الاتجاه الصحيح، أي الاستجابة السليمة والدقيقة للمطالب التي تعبر عنها مكونات محيط المنظومة السياسية، وكذا من أجل استباق حالات الاحتقان الشديد Stress التي قد تؤدي إلى حالة أزمة، أي عدم قدرة المنظومة السياسية على مسايرة العدد المتزايد والمعقد للمطالب، والتي يوازيها بالضرورة تناقص متصاعد المساندة والدعم من طرف محيط المنظومة السياسية.

يعرف دافيد إيستون مسلسل التغذية المرتدة كحلقة من التصرفات من عدة أجزاء. وهي تتشكل من المخرجات، أي القرارات الصادرة عن السلطات وكذا ردود فعل المعنيين بهذه القرارات، والتصرفات على مستوى محيط المنظومة السياسية وكذا الإجراءات الممكن اتخاذها من طرف السلطات في هذا

الصدد. و من هذه النقطة ينطلق المسلسل الدوري المتكون من المخرجات وردود الفعل اتجاهها من طرف المحيط، تغذية المنظومة السياسية بالمعلومات حول ردود الأفعال هذه، وكذا مناولة السلطات لهذه المعلومات من أجل معالجة المدخلات الجديدة وسواء التي تحدث على إثر عدم معالجة المطالب الأولية أو المعالجة غير الآنية لهذه المطالب أو تلك التي تطرح لأول مرة. و هذا المسلسل دائم و شديد الكثافة، وتحتل حلقة التغذية المرتدة فيه مكانة بنيوية أساسية، وهي الأهمية نفسها التي يخصها بها دافيد إيستون، إذ لا يتردد في اعتبار ما يحدث على مستوى هذه الحلقة بالنسبة للمنظومة السياسية يربط أصلا بمقدرة المنظومة على استباق أو مواجهة حالات الاحتقان سياسيا.

د- الوظائف الديناميكية للمنظومة السياسية.

تظهر خصوصية المقاربة التي يقترحها دافيد إيستون في مقدرة المنظومة السياسية على التحكم في عملية الضبط الذاتي عن طريق مسلسل تصحيح وتقويم داخل مكونات المنظومة من أجل الموازنة بين المطالب التي تطرح على هذه المنظومة والمقدرات والموارد التي تتوفر عليها.

وتتمكن المنظومة السياسية من التحكم في هذا المسلسل عن طريق ثلاث وظائف أساسية.

1- وظيفة التعبير عن المطالب، عن طريق هذه الخاصية الوظيفية، تعبر مكونات المحيط عن المطالب الموجهة إلى المنظومة السياسية عن طريق قنوات ذات اختصاص، جماعات ضغط، أحزاب السياسية، نقابات، على سبيل المثال.

2- وظيفة نوظمة المطالب، من المحتمل أن تقع أية منظومة سياسية في حالات احتقان وعدم قدرة على الاستجابة للمتطلبات الواردة من المحيط، إذ هي لم تستطع تأمين عملية نوظمة وتوجيه وضبط هذه المطالب. وهناك نوعان من عمليات نوظمة المطالب كما يقترح ذلك إيستون:

- نوظمة بنيوية للمطالب، ويتعلق الأمر بوجود بنيات مختصة في مجال تجميع ونقل المطالب إلى الأجهزة المختصة. ويتم الوصول إلى المنظومة السياسية عن طريق بوابات خاصة، وهي تتعدد وتتنوع على قدر نمو المجتمع وتعقد المصالح فيه. وتأمن هذه الوظيفة كل من الأحزاب السياسية والنقابات والأعيان والمنتخبين على المستوى الوطني، وغيرهم....

- نوظمة ثقافية للمطالب، و هذه الآلية تتعلق بإعمال وتوظيف القيم والمعايير والمعتقدات السائدة في المجتمع، حيث تعمل على منع أو التقليل من عدد بعض المطالب التي لا تتماشى مع منظومة المعايير والقيم السائدة في المجتمع. فبعض هذه المطالب يعتبر من قبيل غير المعقول أو ذي الطبيعة الديماغوجية أو اللاأخلاقية. وهناك بعض أشكال المطالب أصبحت متجاوزة من الناحية الثقافية أو محرمة كاستعمال القوة بين الأفراد على سبيل المثال.

3- وظيفة تصنيف وتجميع المطالب، وهي الوظيفة التي يتم بمقتضاها تنظيم المطالب نوعيا وترتيبها، مما ينتج عنه نسخها في مطالب مركزة ونموذجية أي قليلة عدديا. وهذا ما يسهل مناولتها والتعامل معها بسرعة وفعالية من طرف المنظومة السياسية.

المبحث الثاني: المقاربة السبرانية لكارل دويتش

المطلب الأول: خصوصيات مقاربة كارل دويتش:

من خلال النموذج الذي وضعه كارل دويتش، تتمثل الآلية السبرانية القائمة على التحكم والتوجيه بطريقة أكثر وضوحا. فمنظومة القرار السياسي تعتبر على شاكلة آلية ناظمة (servomécanisme)، بمعنى «قذيفة ذاتية الدفع والتوجيه والقيادة»، خاصة فيما يتعلق بمسلسل تحديد الهدف والتوجيه الذاتي من جهة، ومسلسل القرارات التي تتخذها المنظومة السياسية. فالحاكمون يواصلون باستمرار السعي نحو أهداف محددة عبر السياسات الداخلية والخارجية، وهم يعتمدون في سعيهم هذا على المعلومات التي يتوصلون بها باستمرار من المحيط، والخاصة بوضعهم إزاء هذه الأهداف في أوقات معينة، باعتبار المسافة التي تفصلهم عنها وكذا النتائج المحققة بطريقة ملموسة بالمقارنة مع النتائج المتوقعة، وكذا عن آخر تصرفاتهم أو محاولات التصرف من أجل إصابتها (الأهداف).

المطلب الثاني: فعالية المنظومة السياسية حسب مقاربة كارل دويتش

يرى دويتش أن فعالية المنظومة السياسية وهي المتماثلة وإلى حد كبير مع آلية ناظمة تنبني على مفاهيم القيادة والتغذية المرتدة السلبية وذلك على ثلاث محاور.

- وقع المعلومة التي تتلقاها هذه المنظومة (le poids de l'information reçue par le système)، ويكون هذا الوضع أكثر شدة عندما تعترض سير المنظومة عوائق معينة من المحيط الداخلي أو الخارجي، وهذه العوائق مختلفة من حيث النوع ومن حيث الشدة.

- مدى الاستجابة (le retard de la réponse)، وهو التأخر الناجم عن الوقت الفاصل بين اللحظة التي تتلقى فيها المنظومة آخر معلومة على مستوى آلية التوجيه والقيادة. وهذا ما يمكن من تحديد مقدرة المنظومة السياسية على رد الفعل باتخاذ الإجراءات المناسبة. فالمقدرة الكبيرة للمنظومة على تعبئة مواردها وآليات التقويم لديها يمكنها من فعالية أكبر، وبالتالي توفير إمكانيات هائلة من حيث الوقت ومن حيث الموارد.

- الفارق (le décalage)، وهو عبارة عن المسافة التي تفصل بين نقطة موقع الهدف المتحرك حين إصابته من طرف الآلية الناظمة وموقعه عند عندما توصلت فيه هذه الآلية بآخر معلومة حول وضعيته العامة، موقعه واتجاهه. بالنسبة للمنظومة السياسية، هذا الفارق يحدد إمكانية آليات اتخاذ القرار السياسي فيما يتعلق باستباق الحالات المستجدة وكذا الصعوبات التي تعترض المنظومة السياسية قبل تفاقمها. وفي هذا الصدد تعمل المنظومات السياسية على تطوير مقدراتها الاستباقية عبر أجهزة الاستخبارات واستقصاء المعلومات وكذا عن طريق القنوات ذات الاختصاص، جماعات ضغط، أحزاب السياسية، نقابات وغيرها كما ذكرنا سابقا، وبالتالي الرفع من أدائها في هذا المنحى، وذلك بجعل هذا الفارق على أقل قدر ممكن.